

تقرير اجتماع مجلس الجامعة المنعقد

بتاريخ 12 أبريل 2011

(تتمة لاجتماع 29 مارس 2011)

انعقد اجتماع مجلس الجامعة بتاريخ 12 أبريل 2011 على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال بقاعة عبد الكبير الخطيبي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وقد حضر هذا الاجتماع السيدات والسادة الأعضاء المدرجة أسماؤهم في لائحة الحضور المرفقة.

افتتح السيد الرئيس هذا الاجتماع بالتذكير بأن هذا الاجتماع هو تتمة لاجتماع يوم 29 مارس 2011، ثم قدّم ملخصاً لمختلف تدخلات الاجتماع السابق ونتائجه. وبعد ذلك أشار إلى أن هناك ثلاث نقط مدرجة في جدول أعمال هذا الاجتماع، تتعلق الأولى برد السادة مسؤولي المؤسسات الجامعية على ملاحظات وتساؤلات السادة أعضاء المجلس حول الحصيلة المالية وحصيلة البرنامج الاستعجالي، والنقطة الثانية تتعلق بتحويل الكلية متعددة التخصصات إلى كلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، والنقطة الثالثة تتعلق بمتفرقات في فقرة مختلفات.

تدخلات مسؤولي المؤسسات الجامعية في إطار الرد على تساؤلات أعضاء المجلس :

أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية الذي أكد في تدخله على وجود تأخير في معالجة الملفات يقسم الجميع تحمل المسؤولية بشأنه، وبموازاة ذلك أشار إلى

وجود نقص فى الموارد البشرية، إضافة إلى عدم تطبيق نظام معلوماتى فى المصالح الاقتصادية، والمشكل الناجم عن عتبه الطلب، كما شدّد على أهمية إيجاد حلول مندمجة لهذه المشاكل كلها.

تدخّل بعد ذلك السيد عميد الكلية متعددة التخصصات وأكد على وجود نقاش مستفيض حول أمور أساسية عند قراءة الأرقام المتعلقة بالحصيلة المالية وحصيلة البرنامج الاستعجالى مما استوجب التوقف عند المسائل التى توفقتنا فيها وكذلك المسائل التى لم تتفوق فيها لمعالجتها. وأضاف أن نسبة الانجاز فى الكلية متعددة التخصصات كانت أقل مقارنة مع السنة الفارطة نتيجة للتأخر فى التوصل بالميزانية. وركز كذلك على نسبة الانجاز العام، التى وصلت إلى 57% والتى هى مرشحة للارتفاع عند بناء الكلية.

وبخصوص التكوين المستمر أكد السيد العميد أنه وفرّ للكلية موارد مالية تقدر بحوالى مليونين ونصف مليون درهم، والتى تمثل ثلاث مرات ميزانية التسيير التى تتوصل بها الكلية. كما بيّن السيد العميد أن 40% من موارد التكوين المستمر تغطى مصاريف التكوين و30% توجه إلى الاستثمار و30% توزع ما بين رئاسة الجامعة والكلية. ومن هذا المنطلق قال السيد العميد أن عملية التكوين المستمر التى تقوم بها الكلية تخلق موارد مالية مهمة، كما وأضاف أن الكلية مساهمةً منها فى تمويل مشروع نادى الجامعة خصصت 5% من مداخيل التكوين المستمر لهذا الغرض. كما وأضاف السيد العميد أن كل تكوينات التكوين المستمر يتم دراستها فى البداية فى مجالس المؤسسات، وتمر بعد ذلك إلى اللجنة البيداغوجية المنبثقة عن مجلس الجامعة لاتخاذ القرار المناسب فى شأنها، كما أكد أيضاً على أهمية تسهيل مسطرة الأداء وتعزيز الموارد البشرية لمصلحة خازن الأداء نظراً لكثرة الملفات التى يعالجها.

وبعد ذلك أخذ الكلمة السيد عميد كلية العلوم وقال أنه عقد مجموعة من الاجتماعات مع المسؤولين عن المختبرات ورؤساء الشعب، وقام كذلك بجرد للمشاكل التي تعرفها كلية العلوم والتي حددها فيما يلي:

- ✓ الخصائص في الموارد البشرية المؤهلة في المصلحة الاقتصادية.
- ✓ طول المدة الزمنية التي تستغرقها دراسة الملفات من طرف المراقب المالي.
- ✓ انعدام مواكبة خاصة من طرف وزارة المالية للبرنامج الاستعجالي.
- ✓ تعقد مسطرة اقتناء المعدادات العلمية وكثرة عدد المتدخلين.

ولتجاوز هذه العراقيل اقترح السيد العميد الحلول التالية :

- ✓ التفريق بين ميزانية المؤسسة والميزانيات الأخرى.
- ✓ عقد اجتماعات دورية وضرورة التنسيق.
- ✓ تسهيل المساطر الجمركية خاصة بالنسبة لكلية العلوم.
- ✓ الاعتماد على المراقبة البعدية للجامعة وتفعيل إدخال المحاسبة التحليلية.
- ✓ الرفع من العتبة (Seuil de commande).

وفي تدخله أشار السيد المدير المساعد للمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية أن ميزانية الاستثمار يمكن أن يصل معدل الانجاز فيها إلى 100% نظراً لتقدم أشغال بناء المدرسة. وأضاف في نفس السياق أن الحاجة ملحة لميزانية إضافية لإتمام مشروع البناء.

أما فيما يتعلق بميزانية التسيير فأكد السيد المدير المساعد على أهميتها وهي معززة بمساهمة المكتب الشريف للفوسفاط. وأضاف أن 52% من هذه الميزانية تغطي مصاريف التكوين (التعاقد

والساعات الإضافية) نظراً لاعتماد المؤسسة على أساتذة من خارج المدرسة رغم القيام بتوظيف بعض الأساتذة الباحثين، وأشار كذلك إلى أن ما بين 20 و40% من الدروس تتعلق باختصاصات مرتبطة بالتدبير والتواصل واللغات مما يجعل المدرسة في حاجة إلى ميزانية إضافية لتغطية المصاريف المترتبة عن ذلك.

وتدخل بعد ذلك السيد مدير المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير مشيراً إلى المشاكل التي تعرفها المدرسة في التدبير المالي ومن بينها :

- ✓ ضعف الميزانية.
 - ✓ الخصاص في الموارد البشرية.
 - ✓ المشاكل المترتبة عن التأخر في تأدية واجبات الأساتذة مما يضعف مصداقية المؤسسة خاصة مع المتدخلين من خارج الجامعة.
 - ✓ ضرورة تعزيز البنية التحتية لتوسيع المدرسة ترقباً لارتفاع عدد الطلبة في السنوات المقبلة.
- على إثر ذلك أشار السيد الرئيس أنه ما فتئ باستمرار يعقد مجموعة من الاجتماعات على مستوى رئاسة الجامعة لإيجاد الحلول المناسبة لتسيير تدبير الميزانية، بالإضافة إلى مشاركته في اجتماعات على الصعيد الوطني تنظر في الوسائل الكفيلة بتطوير التدبير المالي للجامعة، فعلى مستوى رئاسة الجامعة عقد اجتماعات مع السيد مراقب الدولة والسيد المكلف بالأداء لإيجاد حلول مناسبة. أما على المستوى الوطني فهناك لجنة التنسيق المنبثقة عن مجلس رؤساء الجامعات تعقد اجتماعات مع وزارة الاقتصاد والمالية لاقتراح حلول مناسبة لمواجهة إكراهات تنفيذ وتدبير الميزانية. ومن بين الاقتراحات التي تم إقرارها ضرورة تعيين مكلف بمهمة للإسراع في صرف الميزانية واقتراح الرفع

من العتبة وتعيين أمر بالصرف ثانياً (sous-ordonnateur). كما حثَّ السيد الرئيس على أهمية تكريس المراقبة البعدية وضرورة المصادقة على الهيكلة الإدارية.

من ناحية أخرى ثَمَّنَ السيد الرئيس اقتراح تخصيص 5% من العائدات المالية للتكوين المستمر في الكلية متعددة التخصصات لفائدة تعزيز الأعمال الاجتماعية على مستوى الجامعة، وأشار عند نهاية تدخله إلى ضرورة إزالة الحواجز داخل الجامعة فيما يخص الموارد البشرية والمعدات، وأضاف أن مجلس التدبير سيجتمع في غضون العشرة الأيام المقبلة للتطرق لتحليل ودراسة الحصيلة المالية كما جاء في مجموعة من الاقتراحات.

بعد ذلك، فُتِحَ باب النقاش للسادة أعضاء المجلس حيث أدلوا بتدخلاتهم وملاحظاتهم التي نجلها في النقاط التالية:

- الإشادة باقتراح 5% من العائدات المالية لتطوير الأعمال الاجتماعية في الجامعة؛
- ضرورة أخذ الوقت الكافي قبل المصادقة على الحصيلة المالية؛
- إبراز القرارات والتوصيات المنبثقة عن الاجتماعات السابقة لمجلس الجامعة لتتبع تنفيذها؛
- اقتراح تكوين لجنة لتتبع الميزانية؛
- اقتراح تكوين مجموعة للتفكير (groupe de réflexion) والاجتماع مع جميع المتدخلين لإيجاد الحلول المناسبة لتسهيل صرف الميزانية؛
- اقتراح تكليف مجلس التدبير بتحليل الحصيلة المالية مع تعزيز أعضائه بأفراد آخرين من أعضاء مجلس الجامعة؛
- مشكل عدم الدراية بالمساطر، وتخصيص الخازن المكلف بالأداء (Trésorier payeur) يومين في الأسبوع لدراسة ملفات ست مؤسسات جامعية؛
- طول مدة دراسة الملفات من طرف مراقب الدولة وكثرة انشغالات هذا الأخير؛
- ضرورة عقد اجتماع مع وزارة الاقتصاد والمالية لدراسة الحلول المناسبة لتسريع و تطوير تنفيذ الميزانية؛

وفى نهاية هذه النقطة تمت المصادقة على الحويلة المالية بأغلبية الأعضاء، مع تسجيل عدم مصادقة السادة : ليلي حركيك ومحمد بنحدو وعبد الحق غريب، إضافة إلى تحفظ السيد جابر.

نحويل الكلية متعددة التخصصات إلى كلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية. :

أشار السيد الرئيس فى بداية هذه النقطة إلى الوثيقة التى وُزعت فى الاجتماع السابق وتضمنت جرداً للموارد البشرية المقترح توظيفها لمواكبة تحويل الكلية متعددة التخصصات إلى كلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2014. وتضمنت الوثيقة أيضاً مشروع بناء وتجهيز الكلية بالإضافة إلى جرد لمختلف التكوينات الفعلية والمرتبب تقديمها.

بعد ذلك، أخذ الكلمة السيد عميد الكلية متعددة التخصصات وأكد على أهمية مشروع تحويل الكلية وأنه قد جرى إعداد الوثيقة الموزعة على السادة أعضاء المجلس والتى قدمت السيدة حركيك قراءة لها وتفسيراً لمختلف جوانبها.

وقد دار نقاش مهم حول تحويل الكلية متعددة التخصصات إلى كلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية وحول انعكاسات هذا التحويل فى تعزيز التكوينات المقدمة من طرف الكلية وفتح المجال للطلبة فى متابعة الدراسة فى سلك الماستر والدكتوراه مع فتح المجال فى تخصصات متعلقة بالعلوم القانونية.

وفى ختام هذه النقطة تمت المصادقة بالإجماع على مشروع تحويل الكلية متعددة التخصصات إلى كلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية مع إعداد ملف متكامل يحدد الأهداف من هذا

المشروع وإبراز الجوانب المالية والبشرية المترتبة، مع إعطاء الأهمية لإيجاد شراكات للمساهمة في تفعيل وإنجاح هذه العملية.

مختلفات :

1. رسالة الطعن في عملية انتخاب ممثلي الجامعة في لجنة انتقاء رئيس الجامعة المقبل :

أكد السيد الرئيس أن هذه النقطة تمت مناقشتها في الاجتماع السابق مشيراً إلى أن عملية انتخاب ممثلي الجامعة في لجنة الانتقاء مرت بكل شفافية ونزاهة. ثم تلا على مسامع المجلس رسالة الطعن الموقعة من طرف بعض الأساتذة.

وبعد ذلك فُتح باب النقاش ليدلى أعضاء المجلس بتدخلاتهم التي جاءت مركزة على العناصر التالية:

- ضرورة الحفاظ على النقاش الذي يروج داخل المجلس والتركيز على مصداقيته؛
- التأكيد على إطلاع المجلس على السيرة الذاتية للمرشحين والاتفاق على المعايير في عملية التصويت؛
- عدم إقصاء أي مترشح للجنة الانتقاء؛
- نفي وجود أي خلل مسطري في عملية الاختيار؛
- خروج المترشحين لمنصب رئاسة الجامعة كان بكل طواعية ولم يكن مفروضاً؛
- ضرورة احترام قرارات مجلس الجامعة؛

2. رسالة حول السرقة العلمية :

ذُكر السيد الرئيس أنه توصل برسالة من الأستاذ محمد الأزهر المنتمي لشعبة الكيمياء بكلية العلوم بخصوص السرقة العلمية التي تعرض لها حسب قوله، وأشار إلى أنه بعث هذه الرسالة إلى الوزارة الوصية، ثم تلا على المجلس رد الوزارة على رسالة الطعن، كما أفاد بأن الملف قد أُحيل إلى كلية العلوم للبحث فيه.

بعد ذلك تدخل السيد عميد كلية العلوم وأوضح حيثيات هذا الملف والمراحل التي مرَّ بها مؤكداً أنه سيكلف لجنة الترقية والتأديب بإجراء التحقيق في هذه القضية.

3. واقع الرياضة في الجامعة :

تناول الكلمة السيد الشرفاوى ممثل الطلبة حيث تساءل في البداية عن مصير المبنى الرياضية التي أنشأت من طرف المجلس الإقليمي. وأضاف أنه لاحظ في السنوات الأخيرة تراجعاً على مستوى الرياضة وخصوصاً كرة القدم النسوية، وتساءل عن وجود برنامج للجامعة في مجال الرياضة وعن الكيفية التي يتم بها انتقاء العناصر التي ستمثل الجامعة في المناسبات الرياضية، واقترح تكوين لجنة خاصة للنظر في واقع الرياضة في الجامعة.

على إثر ذلك أبدى السادة أعضاء المجلس ملاحظاتهم التي يمكن إجمالها فيما يلي :

- المطالبة بإعداد تقرير حول واقع الرياضة في الجامعة وعرضه على اجتماع المجلس القادم؛
- التأكيد على وجود لجنة منبثقة عن مجلس الجامعة مكلفة بالشأن الرياضي؛
- مطالبة اللجنة بإعداد تقرير حول واقع الرياضة؛

وبعد ذلك تدخلت السيدة منسقة لجنة الشؤون الرياضية وأكدت أن الأنشطة الرياضية عرفت مجموعة من المشاكل مشيرة إلى أن هناك حصيلة في طور الانجاز من طرف المسؤولين على المجال الرياضي. كما أشارت إلى أنه تمت برمجة أنشطة الكرة الطائرة النسوية والرجالية بالإضافة إلى كرة القدم المصغرة. وأكدت على أهمية توفر جامعة شعيب الدكالي على نادي رياضي وثقافي.

وخلص المجلس في نهاية مناقشة هذه النقطة إلى تكليف لجنة الشؤون الرياضية لإعداد ملف حول واقع الرياضة في الجامعة.

4. مشكل احتجاجات الطلبة في الكلية متعددة التخصصات :

قرأ السيد عميد الكلية متعددة التخصصات تقرير الاحتجاج الذي خاضه الطلبة احتجاجاً على نقط الأسدوس الأول في بعض المواد، وفي هذا السياق أكد السيد العميد أنه عقد لقاء موسعاً مع الطلبة وتم الاستماع إلى طلباتهم حيث جرى الاتفاق بصفة استثنائية على السماح للطلبة اجتياز امتحان الدورة الاستدراكية شريطة عدم الحصول على صفر في الوحدة. وقد قام الطلبة بكتابة رسالة اعتذار تم توزيعها على السادة الأساتذة والإداريين.

وقد نوقشت هذه النقطة بكل جوانبها. وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن الكلية متعددة التخصصات شهدت بعض الاحتجاجات المنددة بالأوضاع التي تعيشها المؤسسة، فيما أكد السيد الرئيس أن المسألة بيداغوجية بحتة عولجت داخل المؤسسة بالطرق المعمول بها.

وقبل رفع هذا الاجتماع أخبر السيد الرئيس السادة أعضاء المجلس بالخبرين التاليين:

❖ الاتفاق مع رئيس المكتب الوطني للأعمال الاجتماعية على ما يلي :

o تمويل بناء الحى الجامعى داخل المركب الجامعى الذى خصص له مساحة هكتار واحد.

o تمويل بناء مطعم جامعى للطلبة وتجهيزه.

❖ منشور السيد الوزير الأول المتعلق بترشيد النفقات والمتضمن ضرورة تخفيض ميزانية التسيير بـ

10%.

وبخصوص هذه النقطة فوض مجلس الجامعة مجلس التدبير تطبيق هذا التخفيض.

ورفع الاجتماع على الساعة التاسعة ليلاً.

❖ القرارات المتخذة في هذا الاجتماع :

- تخصيص 5% من العائدات المالية للكلية المتعددة التخصصات لتدعيم الأعمال الاجتماعية في الجامعة مع ضرورة إعطاء الوقت الكافي بالنسبة للمؤسسات الأخرى لاتخاذ قرار في هذا الشأن.
- تكوين لجنة للوقوف على صرف الميزانية واقتراح الحلول الناجمة لتحسين صرف الميزانية. اللجنة مكونة من السيدة التيباوي منسقة اللجنة والسادة سهيل، غريب، الكامون و صاحب الدين.
- اجتماع مجلس التدبير لدراسة وتحليل الحصيلة المالية.
- المصادقة على الحصيلة المالية بأغلبية الأعضاء، مع تسجيل عدم مصادقة السادة : ليلي حركيك ومحمد بنحدو وعبد الحق غريب، إضافة إلى تحفظ السيد جابر.
- المصادقة بالإجماع على مشروع تحويل الكلية المتعددة التخصصات إلى كلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية.
- الرجوع الى تقارير مجلس الجامعة و مجلس التدبير مند 2003 لاستخراج القرارات المتخذة.
- إعداد تقرير خاص من طرف لجنة الشؤون الرياضية حول واقع الرياضة في الجامعة.

المقرران

ذ / مصطفى بنمهان

ذ / أحمد موسى